مدارس التكوين الخاصة وتفاعلها مع محيطها الاجتماعي

تعاون المدرسة مع الأسرة والمجتمع ضرورة وليس ترفا

د. سعيد بن سليم الكيتاني

مدارس التكوين الخاصة في ولاية بركاء تجربة رائدة في محافظة جنوب الباطنة، ربما لا يعرف عنها كثير من الناس لأن القائمين عليها يعملون منذ مدة بصمت وبهدوء ليجعلوا منها نموذجا لمدرسة المستقبل خارج حدود محافظة مسقط الزاخرة بمدارس خاصة ودولية وعالمية تطبق برامج ومناهج متنوعة، وهي ميزة لا تتوفر لمحافظات أخرى في السلطنة، لذا فإن تجربة مدارس التكوين الخاصة في ولاية بركاء بمحافظة جنوب الباطنة هي تجربة تستحق وقفة متأنية وتحية خاصة، ورغم المطبات التي مرت بها تلك المدارس في رحلتها الجادة والشاقة فإنها تحرز حاليًا تقدمًاملحوظًا بفضل الدعم الفني المتخصص عالي المستوى الذي يوفره لها القائمون عليها.

هناك العديد من الجوانب التربوية التي يمكن تناولها بالمعلومات الواقعية والأدلة القاطعة ضمن سلسلة هذه المقالات للبرهنة على جدية تجربة مدارس التكوين الخاصة واستحقاقها لهذا الثناء، وسيتم تناول تلك الجوانب تباعًا عبر المقالات اللاحقة بإذن الله تعالى، غير أنني أود في هذا المقال أن أقف على شاهد مهم من شواهد التقدم المطرد الذي تحققه مدارس التكوين، ألا وهو اللقاء التعريفي الأول بين معلمي المدارس وأولياء أمور الطلبة الذي تم عقده مع مطلع العام الدراسي الحالي ٢٠١٦/٢٠١٧م قبل أيام قليلة، حيث حضر هذا اللقاء أكثر من ثلثي أولياء الأمور، وفي تفاعل لافت للنظر بحث أولياء الأمور مع المعلمين والمعلمات شتى توجهات وسياسات وخطط المدارس وعلاقتها بتعلم أبنائهم وبناتهم. هذا اللقاء يمثل بعدًا واحدًا فقط ضمن أبعاد سياسة مدارس التكوين الخاصة للانفتاح على الأسرة والمجتمع وللتفاعل مع محيط المدارس على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، في سبيل تحسين تعلم طلاب مدارس التكوين وإثراء تجاربهم التربوية وتهيئتهم ليكونوا مواطنين في مجتمع عُماني منفتح على العالم بأسره، هذه السياسة- كما يشير عنوان المقال- ضرورة وليست ترفًا، فالدراسات التربوية على مستوى العالم تجمع «على أهمية انفتاح المدرسة على المجتمع المحيط بها تأثيرًا وتأثرًا، بحيث لا تكون المدارس جزراً منعزلة لا تعرف حاجات المجتمع المحيط بها، ولا تستجيب لمتطلباته» كما يذكر الدكتور عبد العزيز الحر في كتابه (مدرسة المستقبل).

وإذا كانت الأسرة هي أولى حلقات الانفتاح على المجتمع والتفاعل معه، فمن الطبيعي أن تكون لمدارس التكوين استراتيجية خاصة لبناء الشراكة بينها وبين أسر طلابها، وتتضمن تلك الاستراتيجية وجود عقد اجتماعي واضح يحدد الحقوق والواجبات للأطراف الثلاثة المعنية (المدرسة، الطالب، الأسرة)، ووجود برنامج تفاعلي مستمر تساهم فيه الأسرة بشكل إيجابي في العملية التربوية التعليمية، والنظر إلى الأسرة كشريك في العملية التربوية التعليمية وليس كمستفيد أو زبون، ولتحقيق ذلك كله طورت مدارس التكوين الخاصة برامج توعوية مستمرة للأسرة عبر مختلف قنوات ووسائل التواصل، وطورت أدوات خاصة لتوثيق الشراكة في ما يتعلق ببعض جوانب التعلم، كما طورت كذلك هياكل إدارية تنظيمية خاصة لتعزيز العلاقة بينها وبين الأسرة والمنزل.

إضافة إلى كون الأسرة هي المحيط الأول والمباشر للطالب، فإن الأسر عبارة عن آباء وأمهات وإخوة وأخوات ومعظمهم أعضاء نشطون في المجتمع، لديهم اهتمامات فكرية واجتماعية متنوعة ويحملون مؤهلات علمية متباينة ويعلمون في مختلف قطاعات الإنتاج، لذلك فهم عبارة عن موارد تربوية وتعليمية غنية، على المدرسة الاستفادة منها في تحقيق أهدافها، فالنظرية التربوية الحديثة في هذا المجال تشير إلى أن أفضل أسلوب لدعم تعلم الطلاب هو الاتفاق على أهداف ومخرجات التعلم بين المدرسة والأسرة والمجتمع، وتجسد النظرية هذه العلاقة بين الأطراف الثلاثة على النحو الآتي:

أفراد الأسرة يمثلون إحدى البوابات الرئيسة لدخول المجتمع وربط الطالب به عبر عملية التمدرس، من خلال إشراك أولياء الأمور في تنفيذ بعض الدروس حسب اهتماماتهم ومؤهلاتهم وخبراتهم العملية، ولا يمكن أن يتم ذلك بنجاح إلاّ إذا تم الاتفاق على الأهداف ونوعية المخرجات المتوقعة، والتواصل المستمر بين الأطراف الثلاثة كفيل بتقريب وجهات النظر وتحقيق الاتفاق المطلوب بأقصى الدرجات الممكنة، ويوضح هذا النموذج العلاقة بين الأطراف الثلاثة أن كل طرف قد يكون معنيًا لوحده بمهمة محددة من مهام دعم الطالب وقد يكون كل طرفين مكلفين بمهمة مشتركة وقد تتعاون الأطراف الثلاثة معًا للقيام بمهمة واحدة مشتركة لدعم التعلم، ومساهمة بعض أولياء الأمور في تنفيذ بعض الدروس مثال واحد من أمثلة المهام المشتركة.

هذه النظرية التربوية مستخلصة من التجارب الناجحة في العديد من دول العالم مثل فنلندا وسنغافورة والصين وكوريا وغيرها من الدول الرائدة في مجال التعليم المدرسي، وتطبيقها في المدارس بنجاح يقتضي مراعاة العديد من التفاصيل الدقيقة التي يدركها التربويون الممارسون في المدارس، فمن ذلك مثلاً تشير النظرية إلى أن دور كل طرف من الأطراف الثلاثة قد يختلف تبعًا لعمر الطالب والمرحلة الدراسية المقيّد بها، فبينما تأثير الأسرة قد يكون قويًا وملحوظًا مع طلبة الصفوف الدنيا فإنه قد يكون ضعيفًا مع طلبة الصفوف العليا من التعليم المدرسي نظرًا لاستقلال الطالب ونموه الذهني، بينما تأثير المجتمع بخلاف ذلك، وهلم جرًا، لذا على المدرسة أن تخطط بشكل منهجي لإدارة العلاقات بين

الأطراف الثلاثة وهذا ما تفعله مدارس التكوين اليوم ضمن الاستراتيجية المذكورة.

عودًا إلى اللقاء التعريفي الأول بين معلمي مدارس التكوين الخاصة وأولياء أمور الطلبة، فلا شك في أن هذا اللقاء الذي شهد مشاركة واسعة من قبل أولياء الأمور هو الخطوة الأولى الأساسية على طريق تفعيل سياسة واستراتيجية مدارس التكوين للانفتاح على الأسرة والمجتمع وللتفاعل مع محيط المدارس على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، والشفافية التي اتسم به الطرح في اللقاء لدى استعراض توجهات المدارس وخططها وأنظمتها هي أساس تفعيل دور الأسرة وأولياء الأمور والمجتمع، فاطلاع أولياء الأمور على مناهج المدارس ومعايير وأسس تقويم أداء الطالب والأنشطة الإضافية والخدمات التي تقدمها المدارس ودور القيم في التحصيل والتعلم ونظام التواصل السريع مع أولياء الأمور والرد على استفساراتهم، كل ذلك من شأنه أن يؤسس تأسيسًا منهجيًا لخروج المدرسة من دائرة البيئة المدرسية الضيقة إلى دوائر مجتمعية محلية وإقليمية ودولية أوسع.

من ناحية أخرى على أولياء الأمور أن يكونوا واعين بأن فهم الاحتياجات التربوية والتعليمية لابنهم أو لابنتهم هو من صميم مسؤوليتهم الأبوية، وتوضيح تلك الاحتياجات للمدرسة وللمعلمين والمعلمات مسألة ضرورية للغاية من أجل توفير الدعم التربوي والتعليمي المناسبين للطالب بالمدرسة، وهناك كوادر وهياكل تنظيمية بالمدارس يمكن لأولياء الأمور أن يعبّروا عن تلك الاحتياجات من خلالها حسب طبيعتها، هذا التواصل ذو اتجاهين بين الطرفين أمر أساسي ولا بد منه لنجاح المدرسة وتعلم الطالب ونمو المجتمع.

لا يتسع هذا المقال لاستعراض الاستراتيجيات والخطط التنفيذية التفصيلية المعتمدة من قبل اللجنة الاستشارية التربوية للمدرسة، والتي تتولى إدارة المدرسة حاليًا تنفيذها بكفاءة، غير أن المتأمل للخطوات المدروسة التي تخطوها مدارس التكوين الخاصة نحو الارتقاء بخدماتها التربوية التعليمية يتضح له بجلاء أنها تسير في الاتجاه الصحيح ولا ريب في أن تلك الخطوات ستؤتي عمّا قريب ثمارها وسيجني الطالب والأسرة والمجتمع تلك الثمار، وفي الختام لا بد من توجيه كلمة الشكر والتقدير للقائمين على هذه التجربة التربوية الرائدة في محافظة جنوب الباطنة ولإدارة المدرسة وللمعلمين والمعلمات على جهودهم المضنية وحماسهم الملتهب للعمل التربوي الجاد.